



المملكة المغربية  
البرلمان  
مجلس النواب

مشروع قانون رقم 30.18  
يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص  
السياقة، الموقع بالرباط في 8 مارس 2018 بين حكومة  
المملكة المغربية وحكومة جمهورية مالي

( كما وافق عليه مجلس النواب في 24 دجنبر 2018 )

نسخة مطابقة لأصل النص  
كما نصيب المالكي  
رئيس مجلس النواب

مشروع قانون رقم 30.18  
يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن  
الاعتراف المتبادل برخص السياقة،  
الموقع بالرباط في 8 مارس 2018  
بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مالي

مادة فريدة

يوافق على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة، الموقع بالرباط في 8 مارس 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مالي.

\*

\* \*

اتفاق

بين

المملكة المغربية وجمهورية مالي  
بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة

إن حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مالي، المشار إليهما فيما بعد بالدولتين المتعاقدتين،  
رغبة منهما في تسهيل السير الطريقي فوق تراب البلدين،  
وتذكيرا بالمقتضيات ذات الصلة الواردة في معاهدة فيينا ل 08 نونبر 1968 بشأن بالنقل الطريقي،

اتفقتا على ما يلي :

المادة الأولى

تعترف الدولتان المتعاقدتان، على وجه التبادل، برخص السياقة الوطنية الصالحة المسلمة من طرف سلطات الدولتين.

المادة الثانية

يجوز لحامل رخصة سياقة مسلمة من طرف إحدى الدولتين الحق، فوق تراب الدولة الأخرى،  
في قيادة العربات من الأصناف التي تصلح تلك الرخصة لقيادتها لمدة سنة ابتداء من تاريخ الحصول  
على حق الإقامة من قبل صاحبها لدى الدولة المعنية.

المادة الثالثة

- 1- يجب على حامل رخصة سياقة سارية الصلاحية مسلمة من طرف إحدى الدولتين، أن يطلب  
لدى الدولة الأخرى قبل انصرام مدة سنة المبينة في المادة 2 أعلاه، استبدال رخصته للسياسة  
الوطنية برخصة سياقة مطابقة لها دون الخضوع لاختبار السياقة النظري والتطبيقي،
- 2- يجب أن يتم استبدال رخص السياقة طبقا لأنظمة كل من الدولتين المتعاقدتين،
- 3- تطلب الدولة التي تقوم بعملية الاستبدال لدى الدولة الأخرى، المعلومات الضرورية للتحقق  
من صحة رخصة السياقة موضوع الاستبدال،
- 4- تحتفظ الدولة التي قامت بالاستبدال في أرشيفها برخصة السياقة المستبدلة. يجب أن تخبر  
الدولة الأخرى بعملية الاستبدال،
- 5- في حالة بطلان أو تزوير رخصة السياقة المتوصل بها، تلتزم الدولة المتعاقدة باختيار الدولة  
الأخرى بذلك.

تمت الموافقة على النص  
كما وافق عليه مجلس النواب

### المادة الرابعة

- 1- تلحق بهذا الاتفاق نماذج لرخص السياقة الخاصة بالبلدين،
- 2- ويلحق أيضا بهذا الاتفاق جدول مطابقة أصناف رخص السياقة المغربية والمالية.

### المادة الخامسة

- 1- يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ بصفة مؤقتة ثلاثين يوما ابتداء من تاريخ توقيعه، وبصفة نهائية بعد تاريخ التوصل بأخر إشعار باستكمال الإجراءات الدستورية الداخلية لكل دولة.
- 2- يبقى هذا الاتفاق ساريا لمدة غير محددة، ويمكن إنهائه في أي وقت من طرف إحدى الدولتين المتعاقبتين بواسطة إشعار كتابي مسبق ثلاثة أشهر من قبل.

وإثباتا لذلك وقعا المفوضان المخول لهما ذلك من الدولتين المتعاقبتين هذا الاتفاق.

حرر بالرباط بتاريخ 8 مارس 2018، في نظيرين أصليين باللغات العربية والفرنسية ولكل منهما نفس الحجية. وفي حال الاختلاف في التأويل يرجح النص الفرنسي.

عن

حكومة جمهورية مالي

عن

حكومة المملكة المغربية

عبد القادر اعمارة

وزير التجهيز والنقل واللوجستيك

والماء

مولاي أحمد بوبكار

وزير النقل وفك العزلة

\*

\* \*

## جدول مطابقة أصناف رخصة السياقة المغربية ورخصة السياقة المالية

رخص السياقة المالية		رخص السياقة المغربية	
أنواع المركبات	أصناف رخص السياقة	أنواع المركبات	أصناف رخص السياقة
دراجة بمحرك مركبة لها عجلتان أو ثلاث عجلات مزودة بمحرك قتل أسطنته من خمسين (50) سنتمترا مكعبا ولا تتعدى سرعتها بحكم صلعتها خمسين (50) كيلومترا في الساعة.	«أج»	- دراجة بمحرك مركبة لها عجلتان أو ثلاث عجلات، مزودة بمحرك حراري لا تتجاوز أسطنته خمسين (50) سنتمترا مكعبا. - دراجة رباعية العجلات خفيفة بمحرك دراجة رباعية العجلات لا يتجاوز وزنها ثمانية وخمسين (350) كيلوغراما ولا يتجاوز وزن حمولتها الثالثة المأذون بها ملثمي (200) كيلوغرام و مزودة بمحرك تساوي قوته أربعة (4) كيلواط على الأكثر أو بمحرك حراري لا تتجاوز أسطنته خمسين (50) سنتمترا مكعبا.	«أم»
درجات مزودة بمحرك حراري تفوق أسطنته خمسين سنتمترا مكعبا (50) وتقل عن (125) مائة وخمسة وعشرين مكعبا.	«1»	- الدراجات النارية الخفيفة دراجة نارية مزودة بمحرك لا تتجاوز أسطنته مائة وخمسة وعشرين (125) سنتمترا مكعبا أو بمحرك لا تتجاوز قوته خمسة عشر كيلواط أو هما معا.	«1»
دراجة نارية مع مركبة جانبية أو بدونها، دراجة ثلاثية العجلات بمحرك تساوي أسطنته أو تقل عن (125) مائة وخمسة وعشرين مكعبا.	«2»	- الدراجات النارية كل مركبة لها عجلتان، مع مركبة جانبية أو بدونها، مزودة بمحرك تساوي قوته 73,6 كيلواط على الأكثر ولا يطبق عليها تعريف الدراجة بمحرك. ولا يترتب على إضافة مركبة جانبية قليلة للفصل تغيير تصنيف الدراجة النارية.	«أ»

<p>السيارات المجهزة بأقل من عشرة مقاعد للجلوس ولا يتجاوز وزنها الإجمالي المأذون به محملة 3500 كيلوغرام.</p>	<p>« ب »</p>	<p>- السيارات المعدة لنقل الأشخاص والمحتوية زيادة على مقعد السائق، على ثمانية مقاعد للجلوس على الأكثر، - السيارات المعدة لنقل البضائع والتي لا يتجاوز وزنها الإجمالي المأذون به محملة (PTC) 3500 كيلوغرام، - المركبات الفلاحية ذات محرك والمركبات الغابوية ذات محرك وأربيات الأشغال العمومية ذات محرك والأربيات الخاصة ذات محرك، التي لا يتجاوز وزنها الإجمالي المأذون به محملة 3500 كيلوغرام، وذلك عند سيرها على الطريق العمومية. ويجوز أن تقرر المركبات من هذا الصنف بمقطورة لا يتجاوز وزنها الإجمالي محملة 750 كيلوغراما، أو بمقطورة يتجاوز وزنها الإجمالي المأذون به محملة 750 كيلوغراما، شريطة أن لا يتجاوز الوزن الإجمالي مع الحمولة للمركبة الجارة والمقطورة معا 3500 كيلوغرام أو أن لا يتجاوز الوزن الإجمالي المأذون به للمقطورة محملة وزن المركبة الجارة وهي فارغة. - الدراجات ثلاثية العجلات المزودة بمحرك كل مركبة لها ثلاث عجلات لا يتجاوز وزنها فارغة أربع مائة (400) كيلوغرام مزودة بمحرك تساوي قوته 73,6 كيلواط على الأكثر ولا يطبق عليها تعريف الدراجة بمحرك. - الدراجات ثلاثية العجلات الخفيفة المزودة بمحرك دراجة ثلاثية العجلات مزودة بمحرك تساوي قوته خمسة عشر كيلواط على الأكثر أو بمحرك حراري لا تتجاوز أسطوانته مائة وخمسة وعشرين (125) سنتيمترا مكعبا. - الدراجات رباعية العجلات الثقيلة المزودة بمحرك دراجة رباعية العجلات لا يتجاوز وزنها فارغة خمسمائة وخمسين (550) كيلوغراما ومزودة بمحرك تساوي قوته خمسة عشر (15) كيلواط على الأكثر أو بمحرك حراري لا تتجاوز أسطوانته (125) سنتيمترا مكعبا.</p>	<p>« ب »</p>
<p>السيارات المعدة لنقل البضائع والتي يتجاوز وزنها الإجمالي محملة 3500 كيلوغراما.</p>	<p>« ج »</p>	<p>- السيارات المعدة لنقل البضائع التي يتجاوز وزنها الإجمالي محملة 3500 كيلوغرام، - المركبات الفلاحية ذات محرك والمركبات الغابوية ذات محرك وأربيات الأشغال العمومية ذات محرك والأربيات الخاصة ذات محرك، التي يتجاوز وزنها الإجمالي المأذون به محملة (PTC) 3500 كيلوغرام، وذلك عند سيرها على الطريق العمومية. ويجوز ربط المركبات من هذا الصنف بمقطورة لا يتجاوز وزنها الإجمالي المأذون به محملة 750 كيلوغراما.</p>	<p>« ج »</p>
<p>السيارات المعدة لنقل الأشخاص (أكثر من تسعة أشخاص).</p>	<p>« د »</p>	<p>السيارات المعدة لنقل الأشخاص والمحتوية، صلاوة على مقعد السائق، على أكثر من ثمانية مقاعد للجلوس أو لنقل على مقعدها أكثر من ثمانية أشخاص دون احتساب السائق. ويجوز أن تقرر السيارات من هذا الصنف بمقطورة لا يتجاوز وزنها الإجمالي المأذون به محملة 750 كيلوغراما.</p>	<p>« د »</p>

المركبات من اصناف «ب» و «ج» و «د» المقرونة بمقطورة يتجاوز وزنها الإجمالي محملة 750 كيلوغراما.	هـ	المركبات من الصنف "ب" ( B ) المقرونة بمقطورة يتجاوز وزنها الإجمالي محملة 750 كيلوغراما، وذلك إذا كان الوزن الإجمالي للمقطورة محملة يتجاوز وزن المركبة الجارة وهي فارغة أو إذا كان مجموع الوزن الإجمالي مع الحمولة للمركبة الجارة وللمقطورة معا يتجاوز 3500 كيلوغراما.	«هـ(ب)»
المركبات من اصناف «ب» و «ج» و «د» المقرونة بمقطورة يتجاوز وزنها الإجمالي محملة 750 كيلوغراما.	هـ	مجموعة مركبات مقرونة بعضها ببعض من ضمنها مركبة جارة تدرج في صنف "ج" (C) ومقرونة بمقطورة يتجاوز وزنها الإجمالي محملة 750 كيلوغراما.	«هـ(ج)»
المركبات من اصناف «ب» و «ج» و «د» المقرونة بمقطورة يتجاوز وزنها الإجمالي محملة 750 كيلوغراما.	هـ	مجموعة مركبات مقرونة بعضها ببعض من ضمنها مركبة جارة تدرج في صنف "د" (D) ومقرونة بمقطورة يتجاوز وزنها الإجمالي محملة 750 كيلوغراما.	«هـ(د)»
المركبات من صنف «ب» مهيئة خصيصا للأشخاص المعاقين	فـ	المركبات من إحدى هذه الأصناف والمحدد تعريفها أعلاه، مهيئة خصيصا للأشخاص المعاقين.	«أ م» «أ ب» «أ» «ب»

نسخة مطابقة لأصل النص  
كما وافق عليه مجلس النواب